تلبية المغيث في كيفية صياغة الأحاديث عند التخريج

إعداد الدكتور

نادي عبد الله محمد

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

بكلية الدراسات الإسلامية

والعربية للبنين بالقاهرة

جامعة الأزهر

تلبية المغيث في كيفية صياغة الحديث عند التخريج

نادي عبد الله محمد عبد المجيد

تخصص العقيدة والفلسفة، قسم أصول الدين، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، جامعة الأزهر.

البريد الإلكتروني: Nadyabdallah673@gmail.com

ملخص البحث:

يعالج هذا البحث مسألة مهمة من مسائل علوم الحديث وهي صياغة الحديث عند التخريج، وقد قمت بتحرير هذه المسألة وجمع شتاتها، فتعرضت لعدة أمور تعين الباحث على صياغة الحديث عند التخريج صياغة صحيحة، وجاء هذا البحث بمباحثه الأربعة لبيان هذه المسألة فتعرضت الدراسة لعبارات المحدثين المستخدمة عند صياغة الحديث سواء تخص مصدر الحديث أو لفظ الحديث. ثم تعرضت الدراسة لأهم خطوات الوصول لصياغة الحديث، وكيفية صياغة الحديث عند الاختلاف، ثم تعرضت الدراسة لترتيب مصادر التخريج وما يؤخذ منها عند التخريج.

وخلصت الدراسة إلى أهمية هذه المسألة عند التخريج حيث يستطيع الباحث أن يصيغ الحديث صياغة علمية، وتوليفية سليمة لما تحصل عليه من معلومات عن الحديث عند التخريج.

الكلمات المفتاحية: علوم الحديث – التخريج – الصياغة – مصدر الحديث – لفظ الحديث.

In Response to the Inquiry about how to. Phrase Hadiths before Documentation

By: Nady Abdallah Mohammed Abdul- Majeed
Majored in Islamic Creed and Philosophy
Department of Osoul El-Din
Faculty of Islamic and Arabic Studies for Men in Cairo
Azhar University
E-mail: Nadyabdallah673@gmail.com

Abstract

This research highlights an important issue related to Hadith sciences, namely phrasing Hadiths before documentation. The researcher has thoroughly investigated and discussed this issue through considering various aspects that would help him to phrase any Hadith before documentation correctly. The research includes four chapters and a conclusion. Basically, the four chapters examine the phrases utilized by Hadith scholars to shape Hadiths whether those phrases genuinely belong to the source of Hadiths or their versions. Next, the research displays the important steps towards achieving a documentation of Hadiths. In addition, the research tells how to phrase Hadiths when there is controversy. After that, the research handles the process of arranging the sources of documentation and which ones should be considered during this process. In conclusion, the research draws attention to the importance of the process of documenting Hadiths as it helps the researcher achieve a scientific documentation and a harmonious combination based upon the information related to the targeted Hadiths.

Key words: Hadith sciences, documentation, phrasing, the source of Hadith, the version of Hadith

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، اعترافاً بمنته، وشكراً لنعمته، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعترته، والأخيار من ذريته، ربنا نسألك أن تصلي وتسلم على سيدنا محمد، صلاة تفتح لنا بها أبواب الرضا والتيسير، وتغلق بها أبواب الشر والتعسير، وتكون لنا بها ولياً ونصيراً، إنك نعم المولي ونعم النصير.

وبعد،،،

فإن هذا البحث يهتم بمسألة مهمة من مسائل علم الحديث، وهي صياغة الحديث عند التخريج، فقد يصل الباحث إلى حديثه المراد تخريجه إلى مصادر متعددة من مصادر السنة النبوية الكريمة.

ثم يقع في ارتباك شديد عند صياغته لهذه الأحاديث صياغة حديثية صحيحة.

وقد لاحظت ذلك من خلال مناقشتي لبعض الباحثين في مرحلة التخصص "الماجستير".

ولعدم فهم هذه المسألة نجد البحث يطول كثيراً من الباحث، حيث لا يستخدم الصيغ المعتبرة في عزوه للأحاديث.

كما أن بعض الباحثين يتعجل في عزو الحديث إلى مصادره، فيهمل جمع طرق الحديث ورواياته من أجل الوقوف على الأخطاء والأوهام التي فيها.

كما يغيب عن بعض الباحثين عند التخريج وصياغة الحديث معرفة الراوي الذي عليه مدار الحديث.

وكذلك يجب على الباحث عند قيامه بالتفتيش عن حديثه في مصادر السنة الأصلية أن يعرف المتابعات والشواهد لأهميتها في الحكم على الحديث.

كما ينبغي على الباحث معرفة ما إذا كان هناك اختلاف على الراوي الذي هو مدار الحديث أم لا.

ثـم يجـب علـى الباحـث مراعـاة ترتيـب مصـادر السـنة النبويـة الكريمـة ترتيبـًا علميـًا دقيقـًا عنـد صياغته للأحاديث حتى لا يقع في المؤاخذة.

هذا كله دفعني للكتابة في هذه المسألة.

وقد جاءت خطة البحث في مقدمة وأربعة مباحث:

أما المقدمة: فتحدثت فيها عن أهمية هذه المسألة.

المبحث الأول: مصطلحات هامة عن صياغة الحديث.

المبحث الثاني: خطوات الوصول لصياغة الحديث.

المبحث الثالث: صياغة الحديث عند الاختلاف.

المبحث الرابع: ترتيب مصادر التخريج، وما يؤخذ منها عند التخريج.

ثم الخاتمة: وتتضمن نتائج البحث والتوصيات.

والله ولي التوفيق،،

المبحث الأول

مصطلحات هامة عند صياغة الحديث

استخدم المحدثون مصطلحات وعبارات معبرة عن المصدر الذي يوجد عند التخريج، وكذلك مصطلحات وعبارات معبرة عن النص نفسه.

أولاً: الألفاظ المعبرة عن المصدر (أخرجه - خرَّجه - رواه - ذكره)

عندما يقوم الباحث بصياغة الحديث عند التخريج، فإنه يُصدِّر هذه الصياغة بأحد هذه العبارات، حسب ما يتوافق مع المصدر الذي وجد فيه الحديث.

من هنا يجب معرفة الفرق بين هذه الألفاظ حتى يكون استخدامها عند الصياغة استخداماً صحيحاً.

فقول المحدثين "رواه فلان " أعم من قولهم "أخرجه فلان " وذلك لأن قولهم "رواه فلان " تطلق على معنيين:

المعني الأول: تطلق على الراوي نفسه، كأن يقال: هذا الحديث رواه سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، أو رواه الزهري مرسلاً، أو يقال: رواه فلان فخالف فيه فلاناً، ونحو ذلك.

المعني الثاني: تطلق على رواية المحدِّث في مصنفه - كأن يقال: هذا الحديث رواه البخاري في صحيحه، رواه مسلم في صحيحه، رواه أبو داود في سننه، رواه أحمد في مسنده، ونحو ذلك.

أما قولهم: أخرجه فلان، فتطلق على من روي الحديث في مصنفه، كأن يقال: هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، وبذلك فإن هذا المصطلح - أخرجه - بهذا المعني يتفق مع مصطلح " رواه فلان " بالمعني الثاني المتقدم ولا فرق بينهما، ويمكن أن يقال: أن بينهما عموم وخصوص أحياناً.

أما "خرّجه فلان " فتطلق على معنيين:

المعنـي الأول: بمعنـي أخرجـه فـلان، ومنـه قـول ابـن رجـب - رحمـه الله - في" جـامع العلـوم والحكـم " في أكثـر مـن موضـع منـه " خرّجـه البخـاري" " خرّجـه مسـلم " " خرّجـه الإمـام أحمـد " " خرّجه الترمذي ".

المعنـي الثـاني: عـزو الأحاديـث التـي تـذكر في المصـنفات مطلقـة غيـر مسـندة، ولا معـزوة إلـى كتـاب أو كتـب مسـندة، إمـا مـع الكـلام عليهـا تصـحيحًا وتضـعيفًا ورداً وقبـولاً وبيـان مـا فيهـا مـن علل، وإما بالاقتصار على العزو إلى الأصول.

ومن ذلك قولهم: " علَّق عليه وخرج أحاديثه ".

أما "ذكره فلان" فإنها تطلق على عدة معان منها:

أولاً: تـأتي بمعنـي " روي " وهـذا قليـل، ومثالـه مـا ذكـره الهيثمـي في مجمـع الزوائـد[1] عنـد تخريجـه لحـديث " أول مـا يحاسـب بـه العبـد صـلاته " قـال: روي النسـائي عـن يحيـي بـن يعمـر عـن أبـي هريـره مثـل هـذا فـلا أدري أهـو هـذا أم لا؟ وقـد ذكـره الإمـام أحمـد في ترجمـة رجـل غيـر أبي هريره ورجاله رجال الصحيح.

ومراد الهيثمي ب " ذكره الإمام أحمد ": رواه بسنده.

ثانيـا: تـأتي بمعنـى: رواه بغيـر إسـناده، مثـل الأحاديـث والآثـار التـي أوردهـا الإمـام البخـاري في صحيحه معلَّقة، فيقال في هذه الحالة: ذكره البخاري في صحيحه .

كمـا قـال ابـن رجـب الحنبلـي[2] : وقـال ابـن أبـي أوفي : النـاجش : " آكـل ربـا خـائن " ذكـره

(١) مجمع الزوائد (١/ ٢٩١).

(٢) جامع العلوم والحكم (٣/ ٩٧٣).

البخاري .

وكذلك قول ابن رجب[١] أيضاً: وصلاة الله على عبده هي ثناؤه عليه بين ملائكته وتنويهه بذكره، كذا قال أبو العالية، ذكره البخاري في صحيحه.

ثالثا: تأتي أيضاً للتعبير عن إيراد الراوي في بعض كتب الجرح والتعديل، إشارة منه إلى توثيقه أو تضعيفه، أو لنقل كلام أهل الجرح والتعديل فيه.

كقولهم: ذكره العجلي في الثقات.

ذكره ابن حبان في المجروحين.

ذكره العقيلي في الضعفاء. ونحو ذلك.

وخلاصة القول:

رواه وأخرجه وخرّجه جميعها بمعني واحد: تقال فيمن ساق الحديث بإسناده.

كرواه البخاري، رواه مسلم، رواه أحمد، وهكذا.

أما المصادر التي تذكر الأحاديث بغير إسناد، فانه يقال فيها: ذكره أو رواه، فإذا كان الحديث في كتاب (الترغيب والترهيب) للمنذري، تقول: " ذكره أو رواه " والله اعلم.

ثانياً: الألفاظ المعبرة عن الحديث

إذا أُعطي الباحث حديثاً ليخرجه، فإنه قد يصل إلى الحديث المراد تخريجه إلى مصادر كثيرة، يوجد بها الحديث، ثم نجد بعض الباحثين يقع في ارتباك شديد عند صياغته لهذه الأحاديث صياغة حديثية صحيحة.

أحياناً نجد بعض الباحثين يذكرون جميع المتون التي قام بتخريجها، وهذا مما يجعل البحث يطول

(١) جامع العلوم والحكم (٣/ ١٠٢٧).

منه كثيراً، وكان الأولى أن يستخدم الرموز والعبارات المعبرة عن المتن الذي قام بتخريجه، وهذا ما نجده في كتب المتقدمين من العلماء المهتمين بهذا الشأن.

ومن نظر في كتاب (تحفة الأشراف) ونحوه من كتب التخريج وجد الكثير من هذه العبارات، ومن بين هذه العبارات التي استخدمها المحدثون كما في تحفة الأشراف[1]" روايته عند مسلم مختصرة جداً، وهي عند البخاري أتم منه"، " ساقه البخاري في العلم مختصراً، وفي الصلاة تاماً"، وهكذا..

وقد أهملت بعض الدراسات العلمية هذا المنهج عند التخريج، وهي عبارات مهمة يعبرون بها عن مواضع اتفاق واختلاف ألفاظ الحديث عند التخريج.

فعلى الباحث في هذه الحالة أن يقارن بين المتن المُعطي للتخريج والمصدر أو المصادر الأصلية، باستخدام عبارات خاصة حسب الجوانب المعتبرة عند المقارنة.

فإذا قام الباحث بتخريج حديث فلم يجد نصاً يطابق الحديث الذي يراد تخريجه، ففي هذه الحالة يعبر العلماء عنها بلفظ: "اللفظ انفرد به فلان".

أما إذا وجد الباحث حديثه المُعطي للتخريج في مصادر أخري فإنه يقارن بين هذه الألفاظ من حيث تطابقها من عدمه، ثم يعبر عنها بالألفاظ المناسبة على النحو التالي:

- إذا تطابقت الألفاظ تطابقاً تاماً بين الحديث المُعطي للتخريج، والحديث المُخرج من المصدر الأصلي، فإنه يعبر عنه بـ : أخرجه بلفظه أو مثله.

بمعني أن هذه العبارة تقال: إذا روي الحديث من الطريقتين وكان اللفظ واحداً، فيجوز للمحدث بعد أن يسوق السند الثاني، أن يقول: بمثله ويعني به مثل اللفظ.

-**أخرجه بنحوه أو بلفظ مقارب**: إذا كان بعض الفوارق إلى سيرة بين الألفاظ في الحديث بمعنى: إذا روي

(١) تحفة الأشراف للمزي (١/ ٤١٣، ٣٨٠، ٣٧٢).

الحديث من طريقتين متقاربين في المعني و اللفظ.

فيجوز للمحدث في هذه الحالة أن يقول ـــ بعد أن يسوق السند الثاني: "نحوه" ويعني به " مقارب للفظه".

قال الحافظ الذهبي في الموقظة[١]:مسألة: إذا ساق حديثًا بإسناد، ثم أتبعه بإسناد آخر، وقال مثله؛ فهذا يجوز للحافظ المميز للألفاظ، فإن اختلف اللفظ قال :"نحوه " أو قال:" بمعناه " أو " بنحو منه ".

قال السجزي[٢]: قال الحاكم: إن مما يلزم الحديثي من الضبط والإتقان أن يفرق بين أن يقول:"مثله " أو يقول "نحوه " فلا يحل له أن يقل "مثله" إلا بعد أن يعلم أنهما على لفظ واحد، ويحل له أن يقول:" نحوه " إذا كان على مثل معانيه.

وقال الصنعاني [٣]: والمثل يساويه في لفظه أو معناه، والنحو ما يقاربه في معناه.

- **إذا كان الحديث في المصدر بألفاظ مرادفة للحديث المعطي للتخريج** في أكثر من موضع فإنه في هذه الحالة تستخدم عباره أخرجه بمعناه:

فمثلا: لو طلب منك تخريج حديث " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ مما مسته النار ".

فوجد في بعض المصادر بلفظ " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على قدر فأخذ ذراعًا ثم صلى ولم يتوضأ " .

ففي هذه الحالة يمكن أن نقول: أخرجه فلان بمعناه.

- **أخرجه بأصله :**

المراد بأصل الحديث مجمل ما دل عليه الحديث دون بقية حروفه وألفاظه.

---

(١) الموقظة ص٦٤.

(٢) سؤالات مسعود بن علي السجزي (١/ ١٢٨).

(٣) توضيح الأفكار (١/ ١٦٣).

وكثيراً ما يذكر المحدثون: هذا الحديث أصله في الصحيح، أو الصحيحين.

والمراد: أن لفظ الحديث أو بعض ألفاظه أو معناه مخرج في الصحيح أو في الصحيحين.

ومثاله ما أورده الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام[1] عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا: "يأتي أحدكم الشيطان في صلاته، فينفخ في مقعدته، فيخيل إليه أنه أحدث ولم يحدث، فإذا وجد ذلك فلا ينصرف حتى يسمع صوتًا أو يجد ريحًا" أخرجه البزار وأصله في الصحيحين من حديث عبد الله بن زيد.

ومما يجب الانتباه إليه في هذا الإطار، أنه على الباحث أن يعرف مراد أصحاب المستخرجات، والجمع بين الصحيحين، وما يعزوه البيهقي في معرفه السنن، والسنن الكبري، حين يقولون عقب الحديث أخرجاه، فإن مرادهم غالبًا أخرجا أصله.

وقد نبهت على ذلك كتب المصطلح.

قال ابن الصلاح[2]: (الكتب المخرجة على كتاب البخاري ومسلم لم يلتزم مصنفوها فيها موافقتهما في ألفاظ الأحاديث بعينها من غير زيادة ونقصان لكونهم رووا تلك الأحاديث من غير جهة البخاري ومسلم طلبًا لعلو الإسناد فحصل فيها بعض التفاوت في الألفاظ، وهكذا ما أخرجه المؤلفون في تصانيفهم المستقلة كالسنن الكبري للبيهقي، وشرح السنة لأبي محمد البغوي ، وغيرهما مما قالوا فيه " أخرجه البخاري ومسلم " فلا يستفاد بذلك أكثر من أن البخاري ومسلم أخرج أصل الحديث مع احتمال أن يكون بينهما تفاوت في اللفظ، وربما كان تفاوتًا في بعض المعني، فقد وجدت في ذلك ما فيه بعض تفاوت من حيث المعني وإذا كان الأمر في ذلك على هذا فليس لك أن تنقل حديثًا منها وتقول هو على هذا الوجه في كتاب البخاري أو في كتاب مسلم إلا أن تقابل لفظه أو يكون الذي خرَّجه قد قال ((أخرجه البخاري بهذا اللفظ) بخلاف الكتب المختصرة من الصحيحين فإن مصنفيها نقلوا

(١) بلوغ المرام (١/ ٢٨) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح (١/ ١٠) .

فيها ألفاظ الصحيحين أو أحدهما غير أن الجمع بين الصحيحين للحميدي الأندلسي منها يشتمل على زياده تتمات لبعض الأحاديث كما قدمنا ذكره فربما نقل من لا يميز بعض ما يجده فيه على الصحيحين أو أحدهما وهو مخطئ لكونه من تلك الزيادات التي لا وجود لها في واحد من الصحيحين) انتهي .

ونظم الحافظ العراقي في ألفيته فقال:

وَاسْتَخْرَجُوا عَلى الصَّحِيْحِ (كَأَبي عَوَانَةٍ) وَنَحْوِهِ، وَاجْتَنِبِ
عَزْوَكَ أَلفَاظَ المُتُونِ لَهُمَا إِذْ خَالَفتْ لَفْظًا وَمَعْنىً رُبَّمَا

المبحث الثاني

خطوات الوصول لصياغة الأحاديث

أهم خطوة للباحث عند تخريج الحديث هي كيفية صياغة ما توصل إلى ه من المصادر الحديثية التي تحتوي على حديثه.

حيث يقوم الباحث بجرد الأسانيد، وجمع الطرق للحديث المراد تخريجه، والتفتيش عنه في مصادره الأصلية، بعد أن يكون قد أتقن وسائل الوصول إلى الروايات والأسانيد من مصادرها.

فإذا وصل الباحث إلى أسانيد حديثه من مصادرها الأصلية، فإنه أمام مهمة أخرى تحتاج إلى مهارة معينة، تجعله يصوغ ما توصل إلى ه صياغة حديثية صحيحة.

وأذكر فيما يلي أهم الخطوات التي توصل إلى ذلك:

الخطوة الأولى

جمع الطرق والأسانيد قبل الصياغة

وتظهر أهمية هذه الخطوة للباحث فيما يلي:

أن الباحث عند جمع الطرق وجرد الأسانيد يستطيع أن يميز بين الرواة المشتبه بهم، فلا يقع في غلط أو خلط بينهم.

وذلك أحيانًا نجد بعض الرواة يأتي في بعض الأسانيد باسمه، وفي إسناد آخر يأتي بكنيته، مثل: شيبان بن عبد الرحمن[1] ، يأتي في إسناد آخر بكنيته: أبو معاوية، وهكذا ....

وربما يكون العكس: يشتهر الراوي بكنيته، مثل: أبو وائل وهو شقيق بن سلمة[2] الأكثر يأتي بالكنية، وربما جاء باسمه.

---

(١) شيبان بن عبد الرحمن التميمي، أبو معاوية الكوفي: ثقة، تقريب التهذيب (١/ ٢٦٩ت ٢٨٣٣).

(٢) أبو وائل: شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي: ثقة مخضرم. تقريب التهذيب (١/ ٢٦٨).

وكذلك اللقب مع الاسم، فإن بعض الرواة غالبًا ما يذكر بلقبه: كالأعمش[١] ، وقد يأتي في بعض الروايات باسمه.

وأحيانًا يكون في الإسناد راو مهمل مثل (محمد) و (حدثنا خالد) فإننا عند تخريج الحديث وجمع طرقه، قد يتميز هذا المهمل، وذلك بان يذكر في بعضها مميزاً.

وأذكر مثالاً على ذلك:

ما أخرجه النسائي[٢] قال: أخبرنا على بن حُجر قال: أنبأنا إسماعيل عن حميد عن أنس قال: كان شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى نصف أذنيه.

إذا نظرنا إلى هذا الإسناد نجد فيه (إسماعيل) أتي مهملاً، فهل هو إسماعيل بن جعفر أم إسماعيل بن إبراهيم المعروف ابن علية؟ وكلاهما روى عن حميد.

ولكن عند تخريج الحديث وجمع طرقه وجدنا (إسماعيل) قد تميز، وأتى منسوبًا، كما في رواية الترمذي[٣] قال: حدثنا على بن حُجر قال: أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم عن حميد عن أنس به.

وقد وجدنا النسائي والترمذي كلاهما روي الحديث عن على بن حُجر، وقد سُمي شيخ على بن حُجر في رواية الترمذي بأنه (إسماعيل بن إبراهيم) .

ولذلك ذكر ابن عساكر في الأطراف ما رواه النسائي في ترجمة (إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس) فتعقبه المزي[٤] ، وذكره في ترجمة (إسماعيل بن إبراهيم عن حميد عن أنس)، واعتمد المزي على رواية الترمذي عن على بن حُجر.

---

(١) الأعمش: سليمان بن مهران الأسدي الكوفي: ثقة حافظ تقريب التهذيب (١/ ٢٥٤ت٢٦١٥).

(٢) في سننه ك الزينة باب اتخاذ الجمة (٨/ ١٨٣ح٥٢٣٤).

(٣) في الشمائل باب ما جاء في شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم (١/ ٤٧ح٢٤).

(٤) تحفة الأشراف (١/ ١٧٣).

وقياسًا على ما سبق في هذا المثال، يمكن من خلال جمع الطرق، وجرد الأسانيد، تعيين المبهم في الحديث، كأن يكون معنا راوٍ مبهم: مثل عن (عن رجل) أو (عن فلان) فإننا نجد عند التخريج والوقوف على عدد من طرق الحديث قد يكون في بعضها تعيين هذا الراوي المبهم .

وكذلك زوال ما كنا نخشاه من عنعنة المدلس، يروي عن شيخه بالعنعنة، مما يجعل الإسناد منقطعًا، فعند التخريج والوقوف على طرقه، قد يروي هذا المدلس عن شيخه بما يفيد الاتصال، مثل قوله (سمعت) أو (حدثنا) أو (أخبرنا) وحينئذ يزول ما كنا نخشاه من انقطاع السند.

وأذكر مثالاً على ذلك:

أخرج ابن خزيمة في صحيحه[١] قال: حدثنا الفضل بن يعقوب الجزري نا عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد قال: أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بني عبد الأشهل فصلى بهم المغرب، فلما سلم قال: "اركعوا هاتين الركعتين في بيوتكم" قال: فلقد رأيت محموداً ـ وهو إمام قومه ـ يصلي بهم المغرب، ثم يخرج فجلس بفناء المسجد حتى يقوم قبيل العتمة فيدخل البيت فيصليهما.

نلاحظ في إسناد هذا الحديث: محمد بن إسحاق وهو عند علماء الجرح والتعديل (صدوق يدلس)[٢].

ولو اكتفينا بهذه الرواية لضعفنا هذا الحديث، ولكن عند تخريج الحديث والوقوف على عدد من طرقه، وقفنا على طريق عند الإمام أحمد في مسنده، وقد صرح فيها محمد بن إسحاق بالحديث عن شيخه، فزال ما كنا نخشاه من تدليسه.

---

(١) ك الصلاة باب استحباب صلاة التطوع قبل المكتوبات (٢/ ٢٠٩ح١٢٠٠).

(٢) محمد بن إسحاق بن يسار، إمام المغازي: صدوق يدلس. تقريب التهذيب (١/ ٤٦٧ت٥٧٢٥).

قال الإمام أحمد[١]: حدثنا يعقوب عن ابن إسحاق حدثني عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد فذكره.

كما أن جمع الطرق، وجرد الأسانيد يفيدنا في جانب آخر، وذلك أن الباحث لا يمكنه الوصول إلى علة الحديث والكشف عنها إلا عن طريق جمع طرق الحديث المختلفة في سياق واحد، ثم النظر في كل راو من طبقات الإسناد، هل تفرد أم خالف؟

قال الخطيب البغدادي[٢]: السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر في مكانهم في الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط.

وهذا هو السبيل الذي اهتم به النقاد، واعتبروه من أهم معايير نقد الحديث والحكم على الرجال عندهم.

قال الإمام مسلم: وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا عرضت روايته على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم أو لم تكن توافقها، فإذا كان في الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث غير مقبولة ولا مستعمله[٣].

وقال أيضاً: فبجمع هذه الروايات، ومقابلة بعضها ببعض يتميز صحيحها من سقيمها، ويتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ، وكذلك أضعف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبد الله بن أبي خثعم وأشباههم من نقلة الأخبار لروايتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ[٤].

---

(١) في مسنده (٥/ ٤٢٧ح٢٣٦٧٣).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٩٥).

(٣) مقدمة صحيح مسلم ص٧.

(٤) التمييز ص١٦٢.

ومن هنا نرى علماء الحديث ونقاده يحرصون عند التخريج على استيعاب طرق الحديث ورواياته من أجل الوقوف على الأخطاء والأوهام التي فيها.

قال أحمد: الحديث إذا لم تجمع طرقه لم نفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً[١].

وقال على بن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه[٢].

وقال ابن معين: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه[٣].

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: كل حديث لا يكون عندي منه مائة وجه فأنا فيه يتيم[٤].

وقال أبو حاتم الرازي: لو لم يكتب الحديث من ستين وجهاً ما عقلناه[٥].

وقال الخطيب البغدادي: قلَّ من يتمهَّر في علم الحديث، ويقف على غوامضه، ويستنير الخفي من فوائده، إلا من جمع متفرقه، وألف مشتته، وضم بعضه إلى بعض، واشتغل بتصنيف أبوابه وترتيب أصنافه[٦].

وبعد أن يقوم الباحث بجمع طرق الحديث وأسانيده، يقوم بمقارنتها، فإن اتفقت ، ولم يوجد بينها اختلاف علمنا حينئذ سلامة الحديث من العلة.

قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ : "وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيَنْظُرَ فِي

(١) الجامع لأخلاق الراوي (١/ ٢١٢).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (١/ ٢١٢).

(٣) المرجع السابق.

(٤) تذكرة الذهبي (٢/ ٧٦).

(٥) فتح المغيث (٢/ ٢٩٩).

(٦) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٨٠).

اخْتِلَافِ رُوَاتِهِ، وَيُعْتَبَرَ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ"اهـ[(١).

وسوف أسوق مثالاً تطبيقيا للتوضيح:

لو طلب من الباحث تخريج حديث عبد الله بن عمر (صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة).

فيجب على الباحث حينئذ جمع طرق هذا الحديث ليتبين له المحفوظ منها من الشاذ والمنكر، وذلك عن طريق جمع روايات هذا الحديث.

وحين قمنا بتخريج هذا الحديث وجمع رواياته وطرقه، تبين لنا أن رواية الثقات الحفاظ المشهورين قد ذكروا هذا الحديث بهذا اللفظ، في حين نجد من خالفهم ذكروا الحديث بلفظ (خمس وعشرين درجة).

وإليك التفصيل:

رواية البخاري

قال: حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة"(٢).

رواية مسلم

حدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة(٣).

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٩٥).

(٢) صحيح البخاري ك الأذان باب فضل صلاة الجماعة (١/ ١٣١ح٦٤٥).

(٣)) صحيح مسلم ك المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها ((١/ ٤٥٠ح٣٤٩).

رواية الترمذي

حدثنا هناد قال: حدثنا عبدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" صلاة الجماعة تفضل على صلاة الرجل وحده بسبع وعشرين درجة"(١).

رواية النسائي

حدثنا قتيبة عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة"(٢).

رواية ابن ماجة

حدثنا عبد الرحمن بن عمر قال: حدثنا يحيى بن سعيد قال: حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" صلاة الرجل في جماعة تفضل على صلاة الرجل وحده بسبع وعشرين درجة"(٣).

رواية الدارمي

أخبرنا مسدد، حدثنا يحيى عن عبيد الله حدثني نافع عن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" صلاة الرجل في جماعة، تزيد على صلاته وحده سبعًا وعشرين درجة"(٤).

رواية الإمام أحمد

قرأت على عبد الرحمن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:"

---

(١) سنن الترمذي ك الصلاة باب ما جاء في فضل الجماعة (١/ ٤٣٠ح٢١٥).

(٢) سنن النسائي ك الإمامة باب فضل الجماعة (٢/ ١٠٣ح٨٣٧).

(٣) سنن ابن ماجة ك المساجد والجماعات باب في فضل الصلاة في جماعة (١/ ٢٥٩ح٧٨٩).

(٤) سنن الدارمي ك الصلاة باب في فضل صلاة الجماعة (٢/ ٨١١ح١٣١٣).

صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة"[١].

حدثنا محمد بن عبيد حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" صلاة الجماعة تفضل صلاة أحدكم بسبع وعشرين درجة"[٢].

حدثنا إسحاق حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة"[٣].

رواية عبد الرزاق

عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" فضل صلاة الرجل في جماعة على صلاة الرجل وحده خمس وعشرين درجة"[٤].

رواية أبي عوانة

حدثنا الحارثي قال: ثنا أبو أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم:" صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته وحده خمسًا وعشرين درجة"[٥].

في ضوء التخريج المتقدم نلاحظ أن عبيد الله بن عمر ونافعًا وأصحابهما قد اتفقوا على لفظ" سبع وعشرين درجة" وهذا هو المحفوظ، بخلاف ما ورد عند عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر وهو العمري عن نافع، فقال فيه" خمس وعشرين درجة" لكن العمري ضعيف[٦]، ومن هنا حكمنا على الحديث بأنه

---

(١) مسند أحمد (٩/ ٢٣٨ح٥٣٣٢).

(٢) مسند أحمد (١٠/ ٥٧ح٥٧٧٩).

(٣) مسند أحمد (١٠/ ١٥١ح٥٩٢١).

(٤) مصنف عبد الرزاق الصنعاني ك الصلاة باب فضل الصلاة في جماعة (١/ ٥٢٤ح٢٠٠٥).

(٥) مستخرج أبي عوانة ك الصلاة فضل صلاة الجماعة مع الإمام على صلاة الفذ (١/ ٣٥٠ح١٢٥١).

(٦) قال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب (١/ ٥١٦) ضعيف.

منكر[1]، وما وقع عند أبي عوانة في مستخرجه من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع فإنه قال فيه:" بخمس وعشرين درجة"، وقد خالف فيه رواية الثقات الحفاظ، من رواية أصحاب عبيد الله وأصحاب نافع، وإن كان راويها ثقة، فإنها شاذة[2].

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ : قال الترمذي: عامة من رواه قالوا خمسًا وعشرين إلا ابن عمر فإنه قال سبعًا وعشرين.

قلت: لم يختلف عليه في ذلك إلا ما وقع عند عبد الرزاق عن عبد الله العمري عن نافع فقال فيه:" خمس وعشرون" لكن العمري ضعيف.

ووقع عند أبي عوانة في مستخرجه من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع، فإنه قال فيه:" بخمس وعشرين" وهي شاذة مخالفة لرواية الحفاظ من أصحاب عبيد الله وأصحاب نافع وإن كان راويها ثقة، وأما ما وقع عند مسلم من رواية الضحاك بن عثمان عن نافع بلفظ" بضع وعشرين" فليست مغايرة لرواية الحفاظ لصدق البضع على السبع، وأما غير ابن عمر فصح عن أبي سيعد وأبي هريرة كما في هذا الباب، وعن ابن مسعود عند أحمد وابن خزيمة، وعن أبي بن كعب عند ابن ماجة والحاكم، وعن عائشة وأنس عند السراج، وورد أيضًا من طرق ضعيفة عن معاذ وصهيب وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت وكلها عند الطبراني[3].

---

(١) المنكر: هُوَالَّذِي لَايُعْرَفُ مَتْنُهُ مِنْ غَيْرِجِهَةِ رَاوِيهِ،فَلَامُتَابِعَ لَهُ فِيهِ،بَلْ وَلَاشَاهِد.فتح المغيث(١/ ٢٤٩).

(٢) تعريف الشاذ: ما رواه الثقة مخالفًا لمن هو أرجح منه. قال ابن حجر: "فإن خولف أي الراوي بأرجح منه ، لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات فالراجح يقال له: المحفوظ ،ومقابله – وهوالمرجوح– يقال له : الشاذ" نزهة النظر (ص٩٧).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٢/ ١٣٢).

الخطوة الثانية: تحديد مدار الإسناد

إن من أهم الخطوات في دراسة الأسانيد بعد تخريجها من مصادرها الحديثية تعيين المدار ومسارات الإسناد، وهذا مما يسهل على الباحث تنظيم المتابعات وصياغتها عند التخريج، واذا كان مدار الإسناد هو محل نظر الباحث عند التخريج في أثناء جمعه للطرق، فإنه من المهم أن نؤكد على هذه الخطوة .

فما المراد بالمدار في الإسناد؟

المدار هو الراوي الذي تتفرع أو تلتقي عنده طرق الحديث وأوجهها.

وذلك كما يدل عليه قول ابن حجر(١): ثم الغرابة إما أن تكون في أصل السند أي في الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع وهو ملتقي طرقه ولو تعددت الطرق إلى ه .

أي إلى موضع التقاء الطرق في الإسناد، وهو طرفه الذي فيه الصحابي.

وقد ورد لفظ المدار على ألسنه أهل الحديث المتقدمين، ومن هؤلاء: عبد الرحمن بن مهدي، كما نقل عنه ابن عدي في الكامل قوله: "فليس يدور هذا الحديث إلا على أبي العالية "(٢) .

وقال سفيان بن عيينة: إنما يدور تفسير مجاهد على القاسم بن أبي بزة (٣).

وقال البخاري في التاريخ الأوسط بعد ذكر طرق الحديث " الدين النصيحة " فمدار هذا الحديث كله على تميم ولم يصح عن أحد غير تميم (٤).

وبعد أن يقف الباحث على الراوي الذي عليه مدار الحديث، تبقي عليه مهمه أخري، وهي معرفة حاله من حيث العدالة والضبط، ومن حيث اسمه ونسبه ومولده وموطنه، وشيوخه وتلاميذه، وهذا أمر في غاية

---

(١) نزهة النظر (١/ ٢٠٣).

(٢) المعرفة والتاريخ ج٢ ص١٥٣.

(٣) نفسه ج٢ ص١٥٤.

(٤) التاريخ الأوسط ج٢ ص٣٦.

الأهمية، وقد اعتني به علماء الجرح والتعديل عناية خاصة.

وينبغي للباحث أن ينتبه إلى أنه كلما تأخرت طبقه الراوي وجاء عنه ما يتفرد به بمعني أنه مدار الإسناد فإن ذلك غالبًا ما كان دليلاً على نكارة زيادته، بخلاف ما إذا كانت طبقته متقدمة فان هذا من قرائن قبولها غالبًا إذا كان الراوي عدلاً.

ومما ينبغي الإشارة إليه في هذا المعني أن هناك جمعًا من الرواة الذين تدور عليهم الأسانيد ويكثر ذكرهم في كتب الحديث ودواوين السنة.

وعلى طالب هذا العلم أن يعرف هؤلاء الرواة، حتي يجيد هذا الأمر ويحسنه، وقد ذكر علماء الحديث جمعًا من هؤلاء الرواة المشاهير. قال على بن المديني[١]: نظرت فإذا الإسناد[٢] يدور على ستة : فلأهل المدينة: ابن شهاب، ولأهل مكة : عمرو بن دينار، ولأهل البصرة: قتادة بن دعامة ويحيي بن أبي كثير، ولأهل الكوفة: أبو إسحاق عمرو عبدالله، وسليمان بن مهران، ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ممن صنف: فلأهل المدينة: مالك بن أنس ومحمد بن إسحاق، ومن أهل مكة: عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، وسفيان بن عيينة، ومن أهل البصرة : سعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة، وأبو عوانة وشعبة بن الحجاج ومعمر بن راشد، ومن أهل الكوفة: سفيان الثوري، ومن أهل الشام: عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي، ومن أهل واسط: هشيم بن بشير، ثم انتهي علم الاثني عشر إلى ستة: يحيي بن سعيد القطان، ويحيي بن زكريا بن أبي زائدة ووكيع بن الجراح وعبدالله بن المبارك وعبدالرحمن بن مهدي ويحيي بن آدم ".وحتى يستطيع الباحث تعيين مدار الحديث يقوم بعمل شجرة لأسانيد الحديث، بحيث يكون الإسناد الذي مع الباحث أصل الشجرة، ثم تتفرع منه الأسانيد الأخرى التي يقف عليها.

---

(١) العلل (ص٣٦).

(٢) قال الذهبي في التذكرة يعني معظم الصحاح (١/ ٣٦٠).

مثال للتوضيح:

حديث عند أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من دخل هذا المسجد فليبزق في ثوبه ثم ليخرج به"

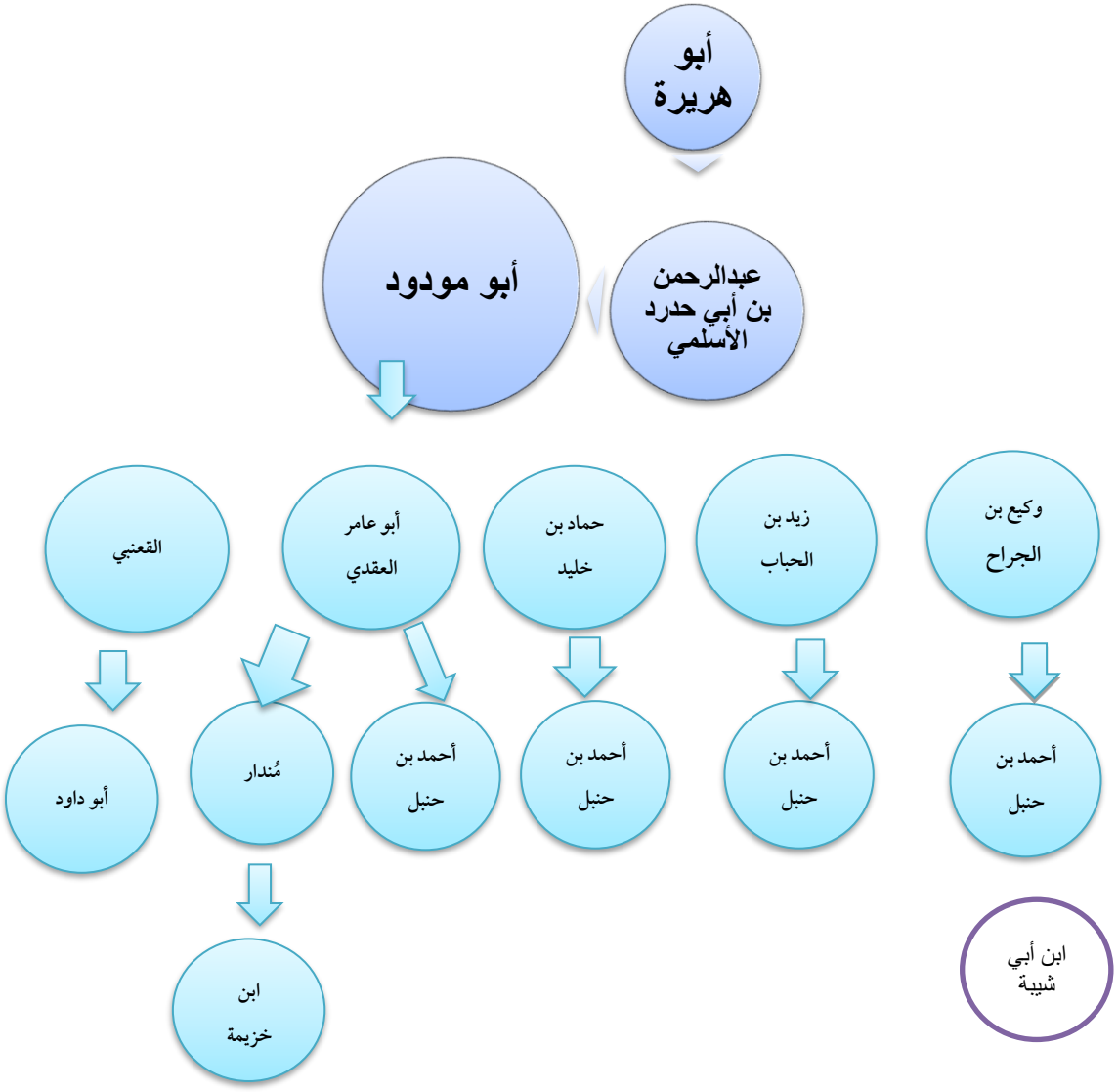

فنقول: هذا الحديث مداره على (أبي مودود المدني) رواه عنه :

١- وكيع بن الجراح : رواه عنه أحمد في مسنده (٢/ ٤٧١ ج١٠٠٩٨)وأبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه

ك الصلاة باب من قال احفر لبزقتك (٢/ ٣٦٧ ج٧٥٥٤).

٢- زيد بن الحباب: رواه عنه أحمد في مسنده (٢/ ٢٦٠ ج٧٥٢٢).

٣- حماد بن خالد الخياط : رواه عنه أحمد في مسنده (٢/ ٥٣٢ ج١٠٩٠٢)

٤- أبو عامر العقدي : رواه ابن خزيمة في صحيحه ك الصلاة باب الأمر بإعماق الحفر للنخامة في المسجد (٢-٢٧٧ح١٣١٠) عن شيخه محمد بن بشار المعروف بُندار.

٥- القعنبي : رواه أبو داود في سننه ك الصلاة باب في كراهية البزاق في المسجد (١/ ١٧٨ ج٤٧٧٩) .

٦- ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في سننه ك الصلاة باب البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها (٢/ ٢٩١ ج٣٤٠٦٩) عن أبي على الروذباري عن محمد بن بكر عن أبي داود به.

.جميعهم عن أبي مودود عن عبدالرحمن بن أبي حدرد الأسلمي عن أبي هريرة

الخطوة الثالثة: النظر في المتابعات والشواهد

بعد أن يقوم الباحث بالتفتيش عن حديثه في مصادر السنة الأصلية، والوصول إلى ه، فإنه بحاجة أيضًا إلى معرفة المتابعات والشواهد لأهميتها في الحكم على الحديث.

وهو ما يطلق عليه عند المحدثين(الاعتبار) وعرفه الحافظ ابن حجر بقوله: هو الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد[١].

تعريف التابع:

المتابعة: هي مشاركة الراوي لغيره في راوية الحديث.

وقد مثل لها: بأن يروي حماد بن سلمة عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثًا، فإذا شارك حماد راو غيره، بأن يرويه غير حماد بن سلمة عن أيوب، أو شارك

(١) النكت على ابن الصلاح (٢/ ٦٨١).

أيوب غيره، بأن يرويه غير أيوب عن محمد أو شارك محمداً غيره بأن يرويه غير محمد عن أبي هريره، أو شارك أبا هريرة غيره، فكل هذه تسمي متابعات [١].

وبذلك تنقسم المتابعة إلى مراتب:

١-إن حصلت المتابعة للراوي نفسه فهي التامة.

٢-إن حصلت لشيخه فمن فوقه فهي القاصرة، ويستفاد منها التقوية.

وهذه أمثله على ذلك:

مثال المتابعة التامة: ما رواه الشافعي في الأم عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أَن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: " الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتي تروا الهلال، ولا تفطروا حتي تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين "[٢].

فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك، فعدوه في غرائبه، لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد بلفظ " فإن غم عليكم فاقدروا له[٣].

لكن وجدنا للشافعي متابعًا، وهو عبد الله بن مسلمه القعبني[٤]،كذلك أخرجه البخاري عن مالك، وهذه متابعه تامة[٥].

٢- مثال المتابعة القاصرة: للحديث المتقدم نفسه في المتابعة التامة، قال ابن حجر: وجدنا له أيضًا

(١) - الباعث الحثيث (ص٥٩).

(٢) - أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الصوم رقم (١٩٠٧).

(٣) - أخرجه مالك في الموطأ كتاب الصوم رقم (٢٩).

(٤) عبد الله بن سلمة القعنبي أبو عبد الرحمن البصري،ثقة ثابت تقريب التهذيب (٢٦٦ت٣٦٢٠).

(٥) نزهة النظر ص (٥٤).

متابعة قاصرة، في صحيح ابن خزيمة[١] من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر رضي الله عنه بلفظ "فكملوا الثلاثين" وفي صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع ابن عمر بلفظ" فاقدروا الثلاثين"[٢].

ولا اقتصار في هذه المتابعة، سواء كانت تامة او قاصرة على اللفظ، بل لو جاءت بالمعني لكفي، لكنها بكونها من رواية ذلك الصحابي[٣].

أما الشاهد فقد عرفه ابن حجر بقوله:" وجود متن من حديث صحابي آخر (يشبهه) في اللفظ والمعنى جميعـًا أو في المعني[٤].

والمتابع والشاهد كلاهما له أثر في الحكم على الحديث حيث يرتقي الحديث بهما من الحسن إلى الصحيح، ومن الضعيف إلى الحسن، حسب الاعتبارات والضوابط.

(١) صحيح ابن خزيمة (٣/ ٢٠٢ح١٩٠٩).

(٢) صحيح مسلم (٧/ ١٧٦ح١٠٨٠٩).

(٣) نزهة النظر ص٥٥.

(٤) . نزهة النظر ص٥٥.

المبحث الثالث

صياغة الحديث عند الاختلاف

من أهم الخطوات عند تخريج الحديث والحكم عليه أن يتأكد الباحث من سلامة الإسناد إلى الراوي (المدار) وأنه ثابت عنه، كما يتأكد من عدم وجود اختلاف على ذلك الراوي الذي هو مدار الحديث، فإن كان يوجد اختلاف، فلا بد من دراسته للتحقق من الرواية الراجحة، وبيان درجتها.

ومعنى الاختلاف على الراوي: أن يروي حديث واحد عن شيخ واحد على وجوه مختلفة، فيرويه بعض التلاميذ على وجه، والبعض الآخر على وجه آخر.

ووجوه الاختلاف على الراوي يأتي على صور متعددة:

فنجد الحديث الواحد يروى عن شيخ واحد ولكن يختلف عنه:

فيرويه بعض التلاميذ موصولاً، والبعض الآخر يرويه مرسلاً، وأحيانًا يرويه البعض مرفوعًا، والبعض الآخر يرويه موقوفًا، وهكذا..

وفي هذه الحالة لا بد من تحديد الراوي الذي اختُلف عليه، وهو (المدار) ثم معرفة الأوجه التي رويت عنه، ثم يجعل الباحث لكل اختلاف وجه، بمعنى أن يذكر من رواه مرفوعًا، ثم من رواه موقوفًا، أو من رواه موصولاً، ثم من رواه مرسلاً، وهكذا...

ثم يقوم الباحث بالموازنة والترجيح بين هذه الوجوه، ويرجح بالقرائن هذه الوجوه.

وعملية الترجيح بين الروايات تكون بالنظر فيها مجتمعة، فينظر في عدد الرواة الذي اتفقوا على وجه من الوجوه الواردة في الحديث، وينظر كذلك في الرواة، أيهم أحفظ وأضبط، وأيهم أكثر رواية عن الراوي (المدار) وأطول ملازمة له.

والحق أن قرائن الترجيح كثيرة لا تنحصر، فكل حديث له نقد خاص به قال الحافظ العلائي[١]: ووجوه الترجيح كثيرة، لا تنحصر ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي، يشمل القاعدة، بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده.

ولذلك فإن الأولى في هذا الموضوع اتباع أقوال الأئمة المتقدمين في ترجيحهم لبعض الروايات على بعض، قال ابن رجب[٢]: قاعدة مهمة: حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال، وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خُصوا بها عن سائر أهل العلم.

وعلى كل حال فإننا عند الاختلاف، لا بد من دراسته للتحقق من الرواية الراجحة، وبيان درجة كل رواية، وذلك لأن تفرد الراوي بالرواية لا يقبل إلا إذا كان ثقة، أو ممن يعتبر به.

فإذا وجد اختلاف على الراوي (مدار الحديث) فلا بد من ذكر هذا الاختلاف، فتقول: اختلف على فلان وهو مدار الحديث، ورواه عنه فلان وفلان، وتذكر وجوه الاختلاف.

(١) نفله ابن حجر في النكت على ابن الصلاح (٢/ ٧١٢).

(٢) شرح علل الترمذي (٢٩٠).

واذكر مثالين لتوضيح هذه المسألة :

المثال الأول: الاختلاف في الوصل والإرسال

ومثاله حديث " اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع عمر: بالحديبية...،...،...،...".

الحديث مداره على عمرو بن دينار، وقد اختلف عليه:

فرواه أبو داود في سننه ك الحج باب العمرة (٢/ ١٥٣ح١٩٩٥) عن النفيلي وقتيبة، والترمذي في سننه ك الحج باب كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم (٣/ ١٨٠ح٨١٦) عن قتيبة وابن ماجة في سننه ك المناسك باب كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم (٢/ ٩٩٩ح٣٠٠٢) عن أبي إسحاق الشافعي كلهم عن داود العطار عن عمرو بن دينار عن عكرمة مرفوعًا.

وأخرجه الترمذي في سننه ك الحج باب كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم (٣/ ١٨٠ح٨١٦ عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة مرسلاً.

وعند الموازنة والترجيح: اتضح أن الرواية المرسلة رواها سفيان بن عيينة وهو ثقة، أثبت الناس في عمرو بن دينار، فتترجح روايته، وتكون رواية مرسلة صحيحة.

قال يحيى بن معين: سفيان بن عيينة أثبت الناس في عمرو بن دينار(١).

وقال عبد الله بن أحمد: قال أبي: سفيان أثبت الناس في عمرو بن دينار، وأحسنه حديثًا(٢).

المثال الثاني: الاختلاف في الرفع والوقف

ومثاله حديث " إن المرأة من نساء أهل الجنة ليُرى بياض ساقها...."

هذا الحديث مداره على عطاء بن السائب عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود رضي الله عنه.

---

(١) تاريخ ابن معين (١/ ١١٧).

(٢) العلل ومعرفة الرجال ص١٨٧.

وقد اختلف على عطاء بالرفع والوقف:

أخرجه الترمذي في سننه ك صفة الجنة باب صفة نساء أهل الجنة (٤/ ٦٧٦ح٢٥٣٣) عن فروة بن أبي المعزاء وعن هناد كلاهما عن عبيد بن حميد عنه به مرفوعـًا.

وأخرجه الترمذي أيضـًا برقم(٢٥٣٤)عن هناد عن أبي الأحوص عنه به.

وأخرجه عن قتيبة عن جرير به موقوفـًا.

وعند الموازنة والترجيح: نري أن الرواية الموقوفة رواها أبو الأحوص وجرير وكلاهما ثقة، فترجحت روايتهم، وحكمها موقوف حسن، لأن عطاء بن السائب: صدوق اختلط[١].

ولذلك قال الترمذي: ـ عقب تخريجه للحديث ـ وهذا أصح من حديث عبيدة بن حميد، وهكذا روى جرير وغير واحد عن عطاء بن السائب ولم يرفعوه.

والاعتناء بمعرفة المدار يلم شتات الحديث، ويختصر طرقه، قال الزيلعي[٢]: (فَالْمُحَدِّثُ إذَا قَالَ: أَخْرَجَهُ فُلَانٌ، فَإِنَّهُ يُرِيدُ أَصْلَ الْحَدِيثِ لَا بِتِلْكَ الْأَلْفَاظِ بِعَيْنِهَا، وَلِذَلِكَ اقْتَصَرَ أَصْحَابُ الْأَطْرَافِ عَلَى ذِكْرِ طَرَفِ الْحَدِيثِ) انتهى.

وقال في موضع آخر[٣]: (وظيفة المحدث أن يبحث عن أصل الحديث).

وقد وجدت علماء الحديث المتقدمين ـ رحمهم الله ـ يعبرون بلفظ الاختلاف وما يتفرع منه في صياغة الاختلاف على الراوي، وعلى سبيل المثال ما ذكره ابن حجر[٤] في تخريج حديث عمرو بن العاص

(١) تقريب التهذيب (٣٩١).

(٢) نصب الراية (٣/ ٥٤).

(٣) نصب الراية (١/ ٢٠٠).

(٤) تغليق التعليق (٢/ ١٨٩ـ ١٩٠).

وصلاته جنبًا (رَوَاهُ أَبُو دَاوُد عَن مُحَمَّد بن سَلمَة عَن ابْن وهب عَن ابْن لَهِيعَة وَعَمْرو بن الْحَارِث كِلَاهُمَا عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ بِهِ

وَقد اخْتلف فِيهِ على ابْن لَهِيعَة أَيْضا فَرَوَاهُ ابْن وهب هَكَذَا وَرَوَاهُ زيد بن الْحباب عَن أبي لَهِيعَة كَذَلِك لَكِن قَالَ عَن أبي فراس يزِيد بن رَبَاح مولى عَمْرو ابْن الْعَاصِ عَن عَمْرو وَرَوَاهُ حسن بن مُوسَى وَعبد الله بن عبد الحكم وَغَيرهمَا عَن ابْن لَهِيعَة عَن يزِيد لَيْسَ فِيهِ أَبُو قيس كراوية يحيى بن أَيُّوب وَرَوَاهُ الْوَلِيد ابْن مُسلم عَن ابْن لَهِيعَة عَن يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أبي قيس لِأَن عمرا بِهِ وَلم يذكر عمرا بِهِ وَصورته مُرْسل وَلِهَذَا الِاخْتِلَاف فِيمَا أَظن علقه أَبُو عبد الله بِصِيغَة التمريض لِأَن بَعضهم ذكر أَنه تيَمّم وَبَعْضهمْ ذكر أَنه تَوَضَّأ حسب وَبَعْضهمْ لم يذكر وضُوءًا وَلَا تيمما (كَمَا سَيَأْتِي).

وَرَوَاهُ ابْن حبَان فِي صَحِيحه عَن عبد الله بن مُسلم عَن حَرْمَلَة عَن ابْن وهب عَن عَمْرو وَحده.

وَرَوَاهُ الْحَاكِم فِي مُسْتَدْركه عَن أبي الْعَبَّاس الْأَصَم عَن مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الحكم عَن ابْن وهب كَذَلِك وَالِاخْتِلَاف فِيهِ على ابْن لَهِيعَة أَظُنهُ مِنْهُ لسوء حفظه ثمَّ قَالَ الْحَاكِم لم يخرجَاهُ يَعْنِي الشَّيْخَيْنِ وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّهُمَا عَلَّلَاهُ بِحَدِيث جرير بن حَازِم عَن يحيى بن أَيُّوب فَذكره ثمَّ قَالَ أهل مصر أعرف بِحَدِيثِهِمْ من أهل الْبَصْرَة

قلت: يُرِيد تَرْجِيح رِوَايَة عَمْرو بن الْحَارِث الَّتِي زَاد فِيهَا أَبَا قيس وَلَا ريب فِي رُجْحَانهَا فَإِنَّهَا زِيَادَة من ثِقَة) انتهي.

المبحث الرابع

ترتيب مصادر التخريج وما يؤخذ منها

من المسائل الهامة في هذا الموضوع منهج المحدثين في ترتيب مصادر التخريج، وذلك لأن العلماء يسلكون طرقًا ومناهج متعددة في ترتيب مصادر التخريج، فمنهم من يقوم بترتيب المصادر حسب الشهرة والصحة، ومنهم من يقوم بترتيب المصادر وفق تاريخها الزمني، ومنهم من يقوم بترتيبها حسب المتابعات، وينبغي على الباحث مراعاة هذا الأمر وملاحظته عند التخريج، حتي لا يقع في المؤاخذة.

أولا : ترتيب المصادر حسب الشهرة أو الصحة

وبناء على هذه الطريقة تقدم الكتب الستة على غيرها، فيقدم البخاري ومسلم على غيرهما من أصحاب الكتب الستة، ثم باقي السنن بدءً بأبي داود ثم الترمذي ثم النسائي ثم ابن ماجة.

وهذا ما صنعه ابن حجر في كتاب بلوغ المرام، حيث قدم سنن أبي داود ثم سنن الترمذي ثم سنن النسائي ثم سنن ابن ماجة.

وهذه القاعدة في تقديم أصحاب الكتب الستة على غيرها عند التخريج يحتكم إلى ها المناوي في تعقباته على السيوطي في كتابه (فيض القدير) وصنيعه هذا يدل على أن هذه القاعدة مقررة عند العلماء، وأما ما لم يكن في أحد الكتب الستة، فإنه يُقدم المسانيد على المعاجم لشهرتها.

ومثال ذلك حديث " أفضل الأعمال الإيمان بالله وحده، ثم الجهاد، ثم حجة مبرورة". عزاه السيوطي في الجامع الصغير إلى الطبراني عن ماعز، ورمز له بالحسن.

قال المناوي في فيض القدير[1]: ظاهر صنيع المصنف أنه لا يوجد إلا عند الطبراني، وهو عجيب، فقد أخرجه أحمد في المسند.

---

(١) فيض القدير (٢/ ٢٧).

وقال الهيثمي[١] ـ بعد ما عزاه له، وللطبراني: رجال أحمد رجال الصحيح.

وهذا ما قرره الدهلوي في كتابه (حجة الله البالغة)[٢] حيث قال: وكتب الحديث على طبقات مختلفة، ومنازل متباينة، فوجب الاعتناء بمعرفة طبقات الحديث، فنقول هي باعتبار الصحة والشهرة على أربع طبقات:

فالطبقة الأولى: محصورة بالاستقراء في ثلاثة كتب: الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم.

والطبقة الثانية: كتب لم تبلغ مبلغ الموطأ والصحيحين ولكنها تتلوها كسنن أبي داود وجامع الترمذي ومجتبى النسائي.

الطبقة الثالثة: مسانيد وجوامع ومصنفات صنفت قبل البخاري ومسلم وزمانهما وبعدهما، جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف، والمعروف والغريب، والشاذ والمنكر، والخطأ والصواب، والثابت والمقلوب، ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار كمسند أبي يعلى، ومصنف عبد الرزاق، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة، ومسند عبد بن حميد، ومسند الطيالسي، وكتب البيهقي والطحاوي والطبراني.

الطبقة الرابعة: كتب قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة، جمع ما لم يوجد في الطبقتين الأوليين، وكانت في المجامع والمسانيد، فنوهوا بأمرهما، وكانت على ألسنة من لم يكتب حديثه المحدثون، ككثير من الوعاظ المتشدقين وأهل الأهواء والضعفاء .... ومظنة هذه الأحاديث: كتاب الضعفاء لابن بحان، وكامل ابن عدي، وكتب الخطيب، وأبي نعيم، والجوزقاني، وابن عساكر، وابن النجار، والديلمي.

ثانياً: ترتيب المصادر حسب الوفاة

وهؤلاء لهم ترتيب يتعلق بالتاريخ لا بالصحة والشهرة، فيقدمون متقدم الوفاة على من توفي بعده، وبهذا

(١) مجمع الزوائد (٣/ ٢٠٧).

(٢) حجة الله البالغة (ص٢٣٠-٢٣٢).

يقدمون:

موطأ مالك (ت١٧٩هـ) ثم مصنف عبد الرزاق (ت ٢١١هـ) ثم مسند الحميدي (٢١٩هـ) ثم مصنف ابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ) ثم مسند أحمد (ت٢٤١هـ) ثم سنن الدارمي (ت٢٥٥هـ) على الكتب الستة كلها، وهذه الطريقة يعتمدها الكثير من العلماء.

والأمر ذي ذلك واسع بين هاتين الطريقتين، والشائع المشهور هو الترتيب حسب الوفاة والتاريخ، وعليه جرى المزي في ترتيب الكتب الستة في كتابه (تحفة الأشراف).

أما ابن الملقن فقد جرى على ترتيب كتابه (البدر المنير) فيبدأ في الغالب بالموطأ ثم المسند ثم يتبع ذلك أصحاب الكتب الستة بناء على الشهرة، ثم باقي المصادر على حسب التاريخ والأقدم وفاة.

ومثال ذلك حديث " من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله".

قال: هذا حديث صحيح، رواه مالك وأحمد وأبو داود وابن ماجة والحاكم والدارقطني والبيهقي من رواية أبي موسى الأشعري[١].

والترتيب بالطريقة الثانية (الوفيات) أولى، وتتمشي مع سياق الأسانيد، وتمتاز بعدة أمور، منها:

١ـ يتبين من خلالها معرفة السابق من اللاحق.

٢ـ الوقوف على معرفة مدار الروايات.

٣ـ معرفة الزيادة في الأسانيد وصلاً وفصلاً ومن زادها.

٤ـ معرفة العلو والنزول، والذي يغفل عنه الكثير من الباحثين عند سلوكه غير هذه الطريقة عند التخريج.

٥ـ سهولة هذه الطريقة في العرض.

(١) البدر المنير (٩/ ٦٣٢).

اختيار مصادر التخريج وما يؤخذ منها

مع تطور الوسائل الحديثة في التخريج، فإننا نجد بعض الباحثين يطيل في ذكر مصادر تخريج الحديث إطالة لا فائدة منها ولا مبرر لها، وبخاصة عند اتفاق المصادر على متن الحديث.

وقد وجدنا منهجًا وسطًا ومناسبًا اختاره الإمام ابن كثير(١) في هذا الشأن، وهو منهج نراه مناسبًا لأغلب الأبحاث العلمية، ونختصره فيما يلي :

١ - صرح الإمام ابن كثير بأنه إذا وجد الحديث في الصحيحين البخاري ومسلم أو في أحدهما، فإنه يكتفي بعزوه إلى هما أو إلى أحدهما، وإن كان موجوداً في كتب السنن الأخرى.

٢ - إذا لم يكن الحديث موجوداً في الصحيحين، أو في أحدهما ورواه أصحاب السنن الأربعة، أو رواه واحد منهم، فإن ابن كثير يعزو هذا الحديث إلى هم أو لأحد منهم.

قلت: هذا إذا كان الحديث صحيحًا، أما إذا كان الحديث حسنًا أو ضعيفًا فإن الباحث يتوسع في التخريج للبحث عن متابع أو شاهد.

٣ـــ وما لم يكن في شيء من الكتب الستة، وهي البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة عزاه لغيرهم.

قال الخطيب: إنما كره مالك وابن إدريس وغيرهما الإكثار من طلب الأسانيد الغريبة والطرق المستنكرة، كأسانيد "حديث الطائر، وطرق حديث المغفر، وغسل الجمعة، وقبض العلم، وإن أهل الدرجات، ومن كذب علي، ولا نكاح إلا بولي،....وغير ذلك مما يتتبع أصحاب الحديث طرقه، ويعنون بجمعه، والصحيح من طرقه أقلها، وأكثر من يجمع ذلك: الأحداث منهم، فيتحفظونها،

(١) تحفة الطالب ص٨١-٨٢ .

ويذاكرون بها، ولعل أحدهم لا يعرف من الصـحاح حديثًا، وتراه يذكر من الطرق الغريبة والأسـانيد العجيبة التي أكثرها موضـوع وجلها مصـنوع، ما لا ينتفع به، وقد أذهب من عمره جزءً في طلبه، وهذه العلة هي التي اقتطعت أكثر من في عصرنا من طلبه الحديث عن التفقه به، واستنباط ما فيه من الأحكام، وقد فعل متفقهة زماننا كفعلهم، وسـلكوا في ذلك سـبيلهم، ورغبوا عن سـماع السـنن من المحدثين، وشغلوا أنفسهم بتصانيف المتكلمين، فكلا الطائفتين ضيع ما يعنيه، وأقبل على ما لا فائدة فيه.[1]

وقد بين الخطيب ـــ رحمه الله ـــ أن سـبب كراهة مالك وغيره لتتبع الطرق وجمع الأسـانيد من طلبة الحديث، أنه جمع لطرق أحاديث صحيحة أصلاً، لا فائدة من تتبعها، حيث أن أكثرها قد يكون ضعيفًا أو باطلاً، وذلك أنهم يتتبعون الطرق ويجمعون وحسب.

ولذلك قال على بن المديني: إذا رأيت طالب الحديث أول ما يكتب الحديث يجمع، حديث الغسـل، وحديث من كذب علي، فاكتب على قفاه: لا يفلح [2].

قلت: وهذا اللوم إنما لمن يجمع الأسـانيد والطرق وحسـب، أما ما وقع من الأئمة الكبار من جمع الأسانيد والطرق في حديث واحد، إنما يقصدون به تمييز المقبول من المردود منها.

ثم يأتي الباحث بعد ذلك إلى ما يأخذه من المصدر الحديثي، ومنها ما هو قواسم مشتركة بين مصادر الحديث، ومنها ما هو خاص بكل مصدر من مصادر الحديث.

ومن الأمور المشتركة أن يذكر الباحث اسم الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد.

ثم إن لكل كتاب بعد ذلك خصـائصـه، فما يأخذه من صـحيح البخاري غير ما يأخذه من مسـلم غير ما يأخذه من الترمذي وهكذا....

---

(١) شرف أصحاب الحديث ص ١٢٩.

(٢) الجامع للخطيب (٢/ ٣٠١).

واذكر أمثلة لتوضيح هذا المعني:

فإذا كان الباحث حديثه في البخاري مثلاً: فعليه أن يعرف هل أخرجه البخاري متصلاً مسنداً أو معلقـًا؟ وإذا أخرجه البخاري معلقـًا، فعلى الباحث أن يبين هل رواه بصيغة الجزم أو رواه بصيغة التمريض؟ فيقول: الحديث أخرجه البخاري معلقـًا مجزومـًا به، أو معلقـًا بصـيغة التمريض، وينبغي أن ينص على ذلك.

وإذا كان الحديث مثلاً في الترمذي: فيبين الباحث حكم الترمذي إن كان قد حكم عليه، وهل حكم على الحديث مطلقـًا أم قال من هذا الوجه؟ وهل نقل الإمام الترمذي حكم الأئمة عليه، أم حكم عليه بنفسه؟ وهل أورد الإمام الترمذي ما يقويه في الباب أو لا؟

فيقول: أخرجه الترمذي كتاب كذا باب كذا رقم كذا.

وقال الترمذي: (حديث صحيح الإسناد ـ حسن صحيح ـ حسن غريب ـ غريب)

وكل هذه الأمور تفيد الباحث عند تعرضه للحكم على الحديث.

وإذا كان الحديث عند الحاكم: فعلى الباحث أن يبين حكم الحاكم، ثم يذكر موقف الإمام الذهبي ـ رحمه الله ـ من هذا الحكم، وهل وافق الحاكم أم خالفه؟

وهكذا ينبغي على الباحث أن يعرف مناهج أئمة الحديث في كتبهم ومصـــنفاتهم، فإن ذلك مما يفيد الباحث في الحكم على الحديث.

والله أعلم

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين بدءًا وختمـًا، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفـًا وذاتـًا واسمـًا، وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد..

فإن علم التخريج من أهم علوم الحديث، وهو علم يحتاج إلى دربة وعمل مستمر، وهو يرتكز في الأصل على أمرين هامين، وهما كالتالي:

الأمر الأول: عزو الحديث إلى مصدره الأصلي، وبيان موضعها منها.

الأمر الثاني: الحكم على الحديث حسب القواعد المقررة في علم الحديث من معرفة وتتبع أحوال الرواة، وأوصاف الحديث، كما هو معلوم.

وكل هذه الأمور قد يتوصل إلى ها الباحث بسهولة ويسر، ولكنه يحتاج إلى صياغة علمية، وتوليفية سليمة لما تحصل عليه من معلومات عن الحديث عند التخريج، وهذا ما يعنيه بحثنا هذا.

وقد توصلت من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج:

١ـ اعتناء الأئمة المتقدمين، وعلو منزلتهم، وسبقهم في هذا الشأن، وبخاصة في المصنفات التي تهتم بالتخريج.

٢ـ معرفة هذه المسألة (صياغة التخريج) تعطي الباحث القدرة على سرد معلوماته على أكمل وجه، وأصح طريقة.

٣ـ ضرورة الاهتمام بصياغة التخريج، والانتباه لها عند التخريج.

٤ـ ضرورة العناية بصياغة التخريج لطلبة الحديث.

٥ـ ضرورة إدراج بحث مستقل (صياغة التخريج) في الكتب التي تؤلف في علم التخريج.

والله ولي التوفيق

ثبت المصادر والمراجع

١ـ بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر دار الفلق ـ الرياض.

٢ـ البدر المنير لابن الملقن دار الهجرة للنشر والتوزيع ـ الرياض.

تاريخ ابن معين مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ـ مكة المكرمة.

٣ـ تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب لابن كثير المتوفي ٧٧٤هـ تحقيق د.عبدالغني بن حميد الكبير دار ابن حزم.

٤ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للشيخ الحافظ أبي الحجاج المزي مع النكت الظراف على الأطراف للحافظ بن حجر العسقلاني المكتب الإسلامي.

٥ـ تذكرة الحفاظ للذهبي دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٦ـ تقريب التهذيب لابن حجر دار الرشيد ١٤٠٦/ ١٩٨٦.

٧ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٨ـ التاريخ الأوسط دار الوعي مكتبة دار التراث ـ حلب.

٩ـ التمييز للإمام مسلم مكتبة الكوثر المربع ـ السعودية.

١٠ـ جامع الترمذي دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١١ـ جامع العلوم والحكم ابن رجب الحنبلي دار المعرفة ـ بيروت.

١٢ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي مكتبة المعارف ـ الرياض.

١٣ـ حجة الله البالغة لولي الله الدهلوي دار الجيل ـ بيروت.

١٤ـ سؤالات مسعود بن على السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم دار الغرب الإسلامي ـ بيروت.

١٥ـ سنن ابن ماجة دار إحياء الكتب العربية.

١٦ـ سنن الدارمي دار المغني للنشر والتوزيع ـ السعودية.

١٧ـ سنن النسائي دار الجيل.

١٨ـ شرح علل الترمذي لابن رجب تحقيق صبحي السامرائي.

١٩ـ صحيح البخاري دار ابن كثير ـ بيروت.

٢٠ـ صحيح ابن خزيمة المكتب الإسلامي.

٢١ـ صحيح مسلم بشرح الإمام النووي مكتبة العلم.

٢٢ـ صحيح مسلم دار الجيل ـ بيروت.

٢٣ـ العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل أبو عبد الله الشياني المكتب الإسلامي.

٢٤ـ العلل لابن المديني المكتب الإسلامي ـ بيروت.

٢٥ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر دار الريان.

٢٦ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث مكتبة السنة ـ مصر.

٢٧ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي المكتبة التجارية الكبري ـ مصر.

٢٨ـ كتاب شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي دار إحياء السنن النبوية.

٢٩ـ مقدمة ابن الصلاح تأليف/ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري مكتبة الفاراي.

٣٠ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي دار الفقه ـ بيروت.

٣١ـ مستخرج أبي عوانة دار المعرفة ـ بيروت.

٣٢ـ مسند الإمام أحمد دار إحياء التراث الإسلامي.

٣٣ـ مصنف عبد الرزاق المكتب الإسلامي ـ بيروت.

٣٤ـ الموطأ للإمام مالك كتاب الشعب.

٣٥ـ الموقظة في علم مصطلح الحديث للإمام الذهبي المتوفي ٧٤٨هـ تحقيق عبدالفتاح أبو غدة مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت لبنان ١٤٠٥هـ.

٣٦ـ المعرفة والتاريخ مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٣٧ـ نزهة النظر في شرح نخبة الفكر لابن حجر الدار الثقافية ـ القاهرة.

٣٨ـ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر مطبعة صغير ـ بالرياض تحقيق عبد الله بن ضيف الله الهصيلي.

٣٩ـ النكت على ابن الصلاح لابن حجر عمارة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة.

٤٠ـ النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر عمادة البحث العلمي الجماعة الإسلامية ـ المدينة المنورة.

٤١ـ تعليق التعليق لابن حجر. الناشر المكتب الإسلامي/ دار عمار بيروت.

محتويات البحث

ملخص البحث ١٢٣٩

مقدمــة ١٢٤١

المبحث الأول: مصطلحات هامة عند صياغة الحديث ١٢٤٣

المبحث الثاني: خطوات الوصول لصياغة الأحاديث ١٢٥٠

المبحث الثالث: صياغة الحديث عند الاختلاف ١٢٦٥

المبحث الرابع: ترتيب مصادر التخريج وما يؤخذ منها ١٢٧٠

الخاتمة ١٢٧٦

ثبت المصادر والمراجع ١٢٧٧

محتويات البحث ١٢٨١